

عدد خاص



ISSN 2170 - 1725

مَجَلَّةُ البُّحُوثِ وَالدراسَاتِ الفَئُونِيَّةِ وَالسِّيَاسِيَّةِ

مجلة كلية الحقوق ☆ جامعة سعد دحلب ☆ البليدة ☆

مجلة علمية أكاديمية محكمة نصف سنوية تعنى بالبحوث والدراسات القانونية والسياسية

العدد الثاني ✽ صفر 1433 هـ / جانفي 2012 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقالات المنشورة لا تعبر ٬ بالضرورة عن رأي المجلة

مجلة

البحوث والدراسات القانونية والسياسية

مجلة كلية الحقوق * جامعة سعد وحلب * البليدة *

مجلة علمية أكاديمية محكمة نصف سنوية
تعنى بالبحوث والدراسات القانونية والسياسية

العدد الثاني ✽ صفر 1433 هـ / جانفي 2012 م



رقم الإيداع القانوني : 4277 - 2011
العدد الثاني ✽ صفر 1433 هـ / جانفي 2012 م

جميع المراسلات توجه باسم عميد كلية الحقوق
العنوان : طريق الصومعة.
ص. ب: 270. البليدة.
الهاتف / الفاكس (من داخل الوطن) :
025 - 43 - 38 - 63
الهاتف / الفاكس (من خارج الوطن) :
00 - 213 - 25 - 43 - 38 - 63
يمكن أن ترسل المقالات العلمية أيضا إلى البريد
الإلكتروني التالي :
revue.juridique@gmail.com

قواعد النشر في المجلة

أولا – يشترط في الدراسات والأبحاث المراد نشرها ما يلي :

1. أن تكون متممة بالعمق والجدية، ويلتزم الباحث بالمنهج العلمي.

2. أن تكون الهوامش في آخر الدراسة، مع ضرورة إعطاء المعلومات البيبلوغرافية كاملة.

3. أن يكون البحث مكتوبا بالإعلام الآلي ومطبوعا في أربع (04) نسخ ، مرفقا بقرص ، مع بيان السيرة الذاتية.

4. أن لا يزيد البحث عن 20 صفحة (A4) بنط 18. نوع الخط Simplified Arabic . الهوامش 03 سم من كل الجهات. ونوع خط الهوامش : Simplified Arabic . بنط 12.

5. أن لا يكون البحث قد أرسل للنشر في مجلة أخرى. ثانيا – تخضع الأبحاث المرسلة إلى المجلة للتحكيم قبل نشرها.

ثالثا – ترتب الموضوعات وفق اعتبارات موضوعية وفنية.

رابعا – يحكم عضوان في كل مقال ، وفي حالة الاختلاف يحكم عضو ثالث ، وتقوم إدارة المجلة بإعلام أصحاب الأبحاث المرسلة بقرار المحكمين بخصوص أبحاثهم.

خامسا – لا يعاد نشر أي موضوع من موضوعات المجلة إلا بإذن كتابي من إدارتها.

سادسا – لا يجوز للباحث أن يطلب عدم نشر بحثه بعد عرضه على هيئة التحرير إلا لأسباب تقتنع بها هيئة التحرير، وكان ذلك قبل إشعاره بقبول بحثه للنشر.

سابعا – لا تدفع المجلة مكافآت مقابل البحوث المنشورة، ما لم تكن بتكليف.

هيئة التحرير

الرئيس الشرفي

الأستاذ الدكتور بابا أحمد عبد اللطيف / رئيس جامعة سعد دحلب

المدير العام مسؤول النشر

الأستاذ الدكتور بن شويخ رشيد / عميد كلية الحقوق

رئيس التحرير

الدكتور خالد بوشمة

مدير التحرير

الدكتور رامي حليم

أعضاء هيئة التحرير

- الدكتور مسعود يخلف.
- الدكتورة بن ناصر وهيبة.
- الدكتور محفوظ برحماني.
- الدكتورة بن عودة زاوي مليكة.
- الدكتور قاسمية جمال.
- الدكتورة بوحفص نعاة.
- الدكتور محمودي عبد العزيز.
- الدكتور حميدة حسن.
- الأستاذ خريف عبد الوهاب.
- الأستاذ بوبكر مصطفى.
- الأستاذ سويرة عبد الكريم.
- الأستاذة زلاسي بشرى.

سكرتيرة المجلة

- نوال فرجوني

الهيئة الاستشارية

- الأستاذ الدكتور محمودي مراد. كلية الحقوق. جامعة سعد دحلب. البليدة.
- الأستاذ الدكتور قزو محمد أكلي. كلية الحقوق. جامعة سعد دحلب. البليدة.
- الأستاذ الدكتور العيد حداد. كلية الحقوق. جامعة سعد دحلب. البليدة.
- الأستاذ الدكتور العشايي عبد العزيز. كلية الحقوق. جامعة سعد دحلب. البليدة.
- الأستاذ الدكتور بلقاسم أحمد. كلية الحقوق. جامعة سعد دحلب. البليدة.
- الأستاذ الدكتور سرير ميلود. كلية الحقوق. جامعة سعد دحلب. البليدة.
- الأستاذ الدكتور سعيد يوسف محمد يوسف. كلية الحقوق. جامعة سعد دحلب. البليدة.
- الأستاذ الدكتور تشوار جيلالي. كلية الحقوق. جامعة أبو بكر بلقايد. تلمسان.
- الأستاذ الدكتور محمد سعيد جعفرور. كلية الحقوق. جامعة مولود معمري. تيزي وزو.
- الأستاذ الدكتور أعراب بلقاسم. كلية الحقوق. جامعة امحمد بوقرة. بومرداس.
- الأستاذ الدكتور بلمامي اعمر. كلية الحقوق. جامعة فرحات عباس. سطيف.
- الأستاذ الدكتور زروتي الطيب. كلية الحقوق. جامعة الجزائر.
- الأستاذ الدكتور عمار مساعدي. كلية العلوم الإسلامية. جامعة الجزائر.

- الأستاذ الدكتور إدريس الفاخوري، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، وجدة، المملكة المغربية.
- الأستاذ الدكتور الحسين بلحساني، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، وجدة، المملكة المغربية.
- الأستاذ الدكتور شواخ الأحمد، كلية الحقوق، جامعة حلب، الجمهورية العربية السورية.
- الدكتور سمار نصر الدين، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيجل.
- الدكتور بوسهورة نور الدين، كلية الحقوق، جامعة سعد دحلب، البليدة.
- الدكتور خالد رمول، كلية الحقوق، جامعة سعد دحلب، البليدة.
- الدكتور بن رقية بن يوسف، كلية الحقوق، جامعة سعد دحلب، البليدة.
- الدكتور جمال محي الدين، كلية الحقوق، جامعة سعد دحلب، البليدة.
- الدكتور خليل عمرو، كلية الحقوق، جامعة سعد دحلب، البليدة.
- الدكتورة براف دليلة، كلية الحقوق، جامعة سعد دحلب، البليدة.
- الدكتور الغوتي مكاشة، كلية الحقوق، جامعة سعد دحلب، البليدة.
- الدكتور شرقي محمود، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة سعد دحلب، البليدة.
- الدكتور سنيني محمد، كلية الحقوق، جامعة سعد دحلب، البليدة.
- الدكتور جبار صلاح الدين، كلية الحقوق، جامعة سعد دحلب، البليدة.
- الدكتور شربال عبد القادر، كلية الحقوق، جامعة سعد دحلب، البليدة.
- الدكتور سرير عبد الله، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر.



مكتوبان العدد

- 11 افتتاحية
- 12 كلمة المجلة
- إشكالية المفاهيم وتأثيرها على رسم ملامح النظام القانوني لمسؤولية المنتج. دراسة في القانون الجزائري والقانون المقارن. الدكتور شهيدة قادة 18
- المنتج في إطار المسؤولية عن فعل الأشياء. الدكتور برحماني محفوظ 38
- أثر التطور الاقتصادي و الصناعي على مسؤولية المنتج. الأستاذ بوبكر مصطفى 50
- العيب في المنتج في ظل الاتفاقيات الدولية القوانين الداخلية. الأستاذ أحسن عمروش 75
- التزام المنتج بإعلام المستهلك. الأستاذة سي يوسف زاهية حورية 81
- مدى جدوى الأساس التعاقدى للمسؤولية عن الأضرار التي يسببها المنتج. الأستاذ عبد الحق قريمس 97
- المسؤولية المدنية للمنتج في القانون الجزائري التعليق على نص المادة 140 مكرر من القانون المدني الجزائري. الأستاذ العيشي عبد الرحمان 106
- تحديد الإطار القانوني لنص المادة 140 مكرر مسؤولية المنتج وفقا لأحكام القانون المدني الجزائري المعدل والمتمم سنة 2005. الأستاذة عمارة مسعودة 114
- حالات انتفاء مسؤولية المنتج. الأستاذ قاشي علال 124
- دور مصالح الجودة وقمع الغش في مراقبة المتدخلين في عملية الإنتاج. الأستاذ احمد بن حميدة.

- حماية المستهلك عبر شبكة الانترنت.
162.....الدكتور محي الدين جمال.
- التدابير التحفظية المتخذة ضد المتدخل لتأطير حماية المستهلك.
184.....الأستاذ رواب جمال.
- الرقابة عن طريق جمعيات حماية المستهلك.
197.....الأستاذة سي يوسف زاهية حورية (كجار).
- الإفضاء بالصفة الخطيرة للمنتوج.
207.....الأستاذة قونان كهينة.
- نظام الإدارة البيئية كآلية لتحقيق جودة المنتج و نظافته.
233.....الدكتور حسن حميدة.
- تطور وسائل حماية المستهلك.
261.....الدكتور محي الدين جمال.
- دور الإعلام في حماية المستهلك.
276.....الأستاذة جرعود الياقوت.
- تسيير النفايات في إطار حماية المستهلك.
307.....الدكتور برحماني محفوظ.
- الحماية المدنية للمستهلك في مرحلة ما قبل التعاقد الالكتروني من خلال الإعلان التجاري الكاذب و الحق في الإعلام.
317.....الأستاذة عمارة مسعودة.
- الحماية الجنائية للمستهلك من الإعلانات المضللة.
335.....الأستاذ قاشي علال.
- الضرر البيولوجي بين ثوابت المسؤولية المدنية وضرورة تطويرها.
355.....الدكتورة جميلة حميدة.
- دور الشريعة في حماية المستهلك.
374.....الأستاذ اسطنبولي محي الدين.
- الآليات الدولية لحماية المستهلك.
379.....الأستاذ الدكتور حداد العيد.
- الإصلاحات التشريعية والتنظيمية في قطاع التجارة وآليات حماية المستهلك.
384.....الأستاذ بن حميدة احمد.
- La protection pénale du consommateur dans le cadre du commerce électronique.
387الدكتور رامي حليم

افتتاحية

يسعدنا أن نقدم للباحثين والدارسين في المجالين القانوني والسياسي العدد الثاني من أعداد مجلة كلية الحقوق بجامعة سعد دحلب بالبلية ، والذي سيخصص لأعمال الأيام الدراسية التي أقيمت بالكلية بمبادرة من أعضاء وحدة البحث "مسؤولية المنتج" والتي أقيمت على مرحلتين في شكل أيام دراسية: (2010/2009 و 2011/2010).

وخصص القسم الأول من هذه الأيام الدراسية بمسؤولية المنتج، والذي حددت محاوره في : مفاهيم حول المنتج و المنتج ، وتحديد مسؤولية المنتج والتزاماته ، والمنازعات المتعلقة بالمنتج. وخصص القسم الثاني من هذه الأيام الدراسية بآليات حماية المستهلك،، والذي حددت محاوره في : الآليات الوقائية (دور الإعلام ، دور الجمعيات والهيئات الإدارية دراسة مدى التأثير على البيئة ، تسيير النفايات الصناعية ، الجودة البيئية) ، والآليات الردعية (المسؤولية المدنية، المسؤولية الجنائية، المسؤولية البيئية). فخرجوا أن يجد الباحثون بعضا من بغيتهم في هذه المداخلات، والله ولي التوفيق.

المدير العام مسؤول النشر

الأستاذ الدكتور / بن شويخ رشيد - عميد كلية الحقوق



كلمة المجلة

بمناسبة تنظيم الكلية لأيام دراسية حول : مسؤولية المنتج ،
وذلك يومي : (12 و 13 ماي 2010) ، للسنة
الجامعية : 2009 - 2010م. وأيام دراسية أخرى حول :
آليات حماية المستهلك ، وذلك يومي : (09 و 10
ماي 2011) ، للسنة الجامعية : 2010 - 2011م.
ارتأت الإدارة أن تخصص العدد الثاني من المجلة للمداخلات
التي عرضت في هذه الأيام الدراسية ، وذلك حتى تعم الفائدة
، وينتفع بها الباحثون.



اليومان للدراسيات حول

مسؤولية المنتج

(12 و 13 ماي 2010)

لقد نظم المشرع الجزائري مسؤولية المنتج في إطار حماية المستهلك، وفي إطار دراسة التجارب الأجنبية وتحليلها ودراسة ومقارنة موقف المشرع الجزائري من هذه التجارب ومدى تطبيقها من الناحية العملية، تأتي هذه التظاهرة هو تقييم مدى نجاح المشرع الجزائري في ذلك أو فشله، وإذا تم اكتشاف أي نقائص فإن التظاهرة بالأساس تهدف إلى دراستها وتقديم مقترحات وتوصيات لكيفية علاجها.

محاور التظاهرة العلمية

المحور الأول : مفاهيم حول المنتج و المنتج.

المحور الثاني : تحديد مسؤولية المنتج والتزاماته.

المحور الثالث : المنازعات المتعلقة بالمنتج.

اللجنة العلمية للتظاهرة العلمية

- د. نور الدين بوسهوية رئيسا
د. العيد حداد عضوا
د. عمرو خليل عضوا
د. رامول خالد عضوا
د. محفوظ برحماني عضوا
د. حسن حميدة عضوا
أ. عيسى العاقب عضوا
أ. مصطفى بوبكر عضوا

المداخل

- ❖ إشكالية المفاهيم وتأثيرها على رسم ملامح النظام القانوني لمسؤولية المنتج دراسة في القانون الجزائري والقانون المقارن. الدكتور شهيدة قادة.
- ❖ المنتج في إطار المسؤولية عن فعل الأشياء. الدكتور برحماني محفوظ.
- ❖ أثر التطور الاقتصادي و الصناعي على مسؤولية المنتج. الأستاذ بوبكر مصطفى.
- ❖ العيب في المنتج في ظل الاتفاقيات الدولية القوانين الداخلية. الأستاذ أحسن عمروش.
- ❖ التزام المنتج بإعلام المستهلك. الأستاذة سي يوسف زاهية حورية.
- ❖ مدى جدوى الأساس التعاقدية للمسؤولية عن الأضرار التي يسببها المنتج. الأستاذ عبد الحق قريمس.
- ❖ المسؤولية المدنية للمنتج في القانون الجزائري التعليق على نص المادة 140 مكرر من القانون المدني الجزائري. الأستاذ العيشي عبد الرحمان.
- ❖ تحديد الإطار القانوني لنص المادة 140 مكرر مسؤولية المنتج وفقا لأحكام القانون المدني الجزائري المعدل والمتمم سنة 2005. الأستاذة عمارة مسعودة.
- ❖ حالات انتفاء مسؤولية المنتج. الأستاذ قاشي علال.
- ❖ دور مصالح الجودة وقمع الغش في مراقبة المتدخلين في عملية الإنتاج. الأستاذ احمد بن حميدة.
- ❖ حماية المستهلك عبر شبكة الانترنت. الدكتور محي الدين جمال.
- ❖ التدابير التحفظية المتخذة ضد المتدخل لتأطير حماية المستهلك. الأستاذ رواب جمال.

البيان الختامي والتوصيات

توصية عملة

بالنظر إلى اعتبار القانون المدني هو الشريعة العامة لمختلف القوانين الخاصة، تؤكد على الاحتفاظ بتنظيم أحكام مسؤولية المنتج ضمن نصوص هذا القانون.

بخصوص المفاهيم

- 1- لوحظ عدم توحيد المفاهيم والمصطلحات في مجال موضوع مسؤولية المنتج فيوصى بضبط المفاهيم الأساسية أو المفتاحية على شاكلة، "المنتج"، "المنتج"، "المضرور".
- 2- بالنسبة للتعريف بهذه المفاهيم: ضرورة الوقوف عند العناصر أو الضوابط الأساسية لها وعدم الجنوح إلى التفاصيل فيها حتى تضمن للنصوص مرونة أفضل، وتمكن القاضي عند تطبيقها من الاستجابة لمختلف التطورات التي تستجد لاحقاً.

بخصوص الالتزامات والمسؤولية

التركيز على الفعل المفضي إلى المسؤولية المنتج كما حددته التشريعات المقارنة، وهو الإخلال بالسلامة، باعتباره المصدر المباشر والأوحد للأضرار التي تلحق بالأشخاص والأموال، ويبقى على الالتزامات الأخرى (الزامية النظافة، إلزامية بطاقة المنتجات، إلزامية الضمان والخدمة ما بعد البيع)، باعتبارها التزامات خاصة في العلاقة ما بين الأعوان الاقتصاديين والمستهلكين.

بشأن طبيعة المسؤولية

- وهي بطبيعتها مسؤولية بقوة القانون ويقترح الصياغة التالية:
- يسأل المنتج بقوة القانون عند الأضرار التي يسببها المنتج المعيب.
 - ضرورة النص على الحالات الخاصة لدفع المسؤولية، وهي استجابة المنتج للمقتضيات التشريعية والتنظيمية، ومخاطر التطور العلمي والتكنولوجي، وعدم طرح المنتج بصفة إرادية في التداول.

بخصوص مسؤولية الدولة في حالة انعدام المسؤول

- يقترح قبل إلقاء عبء النقل التكلفة بالأضرار على الدولة، بإنشاء صندوق ضمان خص بالتكفل بالمضرور بفعل المنتجات المعيبة وتحديد الإجراءات الكفيلة بضمان وصول الضحايا إلى حقهم في التعويض.

